



منظمة الدول  
الأمريكية



UNITED NATIONS  
HUMAN RIGHTS  
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

**OSCE**  
The Representative on  
Freedom of the Media



اللجنة الأفريقية لحقوق  
الإنسان والشعوب  
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا  
– ممثل حرية الإعلام

### الآليات الدولية لدعم حرية التعبير

## الإعلان المشترك حول حماية حرية التعبير والتزوع في البث الرقمي الأرضي

المقرر الخاص للأمم المتحدة لحرية الرأي والتعبير وممثل حرية الإعلام منظمة  
الأمن والتعاون في أوروبا والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية حول حرية  
التعبير والمقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول حرية التعبير  
والوصول إلى المعلومات

بعد اجتماعهم في بريتوريا في الخامس من أبريل 2013 وبعد مناقشة هذه القضايا  
بشكل مشترك بمساعدة من منظمة المادة 19، الحملة العالمية لحرية التعبير ومركز  
القانون والديمقراطية،

مستذكرين ومؤكدين على إعلاناتنا المشتركة الصادرة في 26 نوفمبر 1999م و 3  
نوفمبر 2000م و 20 نوفمبر 2001م و 10 ديسمبر 2002م و 18 ديسمبر 2003م و  
6 ديسمبر 2004م و 21 ديسمبر 2005م و 19 ديسمبر 2006م و 12 ديسمبر 2007م  
و 10 ديسمبر 2008م و 15 مايو 2009م و 3 فبراير 2010م و 1 يونيو 2011م و  
25 يونيو 2012م

مؤكدين مرة أخرى على الأهمية الم حورية لحرية التعبير باعتبارها حقاً خاصاً قائماً  
بذاته وكأداة هامة للدفاع عن كافة الحقوق الأخرى وكعنصر أساسي في الديمقراطية  
وكعنصر لا يمكن الإستغناء عنه من أجل الدفع بتحقيق أهداف التنمية

مدركين مستقبل الإعلام القوي والمتتنوع في الترويج لحرية تدفق المعلومات  
في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة لمختلف الأصوات وإشباع احتياجات المعلومات  
والاحتياجات الأخرى وبما يساهم في الديمقراطية والتماسك الاجتماعي والمشاركة  
الأوسع في صنع القرار

قلقين من حقيقة أنه في العديد من الدول فإن الاعتبارات التجارية والسياسية قد طغت  
على النقاشات وعلى عملية صنع السياسات فيما يتعلق بالانتقال إلى  
البث الرقمي الأرضي (التحول أو التحول الرقمي ) وبما يضر بحقوق الإنسان وعلى الأخص  
الاعتبارات المتعلقة بحرية التعبير بما في ذلك التنوع وحماية حقوق المشاهدين  
وال المستمعين

مستذكرين أن الموجات الهوائية هي مورد عام ومورد لحرية التعبير وعلى الدول الالتزام بإدارة هذا المورد بما في ذلك "الحصص الرقمية" بشكل دقيق من أجل جعله في خدمة المصلحة العامة الأشمل

مؤكدين أن على الدول إلزام ترويج وحماية الحق في حرية التعبير والمساواة والتنوع الإعلامي وتوفير المعالجات الفاعلة لأي انتهاكات لهذه الحقوق بما في ذلك أي انتهاكات أثناء عملية التحول الرقمي

مسيرين إلى أنه إذا لم يتم تحطيط وإدارة التحول الرقمي بشكل دقيق فإنه قد يُفاقم من خطر التركيز غير المناسب في ملكية والسيطرة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة (البث)

مدركين لخطر أن عملية التحول الرقمي التي تدار بشكل ضعيف يمكن أن ينتج عنها تقليل الوصول إلى خدمات البث من قبل الشرائح الأقل حظاً من السكان (شكل من أشكال انقسام رقمي) و/أو في عدم قدرة مؤسسات البث التي لا تمتلك الموارد الكافية وعلى الأخص خدمات البث المحلي والمجتمعي على الاستمرار في العمل وبما يقوض إجمالاً تعددية وتنوع وسائل الإعلام

مدركين أنه وبينما من الهام دائمًا أن يكون هناك أسلوب مخطط جيداً لتصنيص ترددات الطيف الموجي فإن ذلك الأمر يصبح أكثر أهمية في سياق التحول الرقمي بالنظر إلى زيادة المنافسة على موارد الطيف لموجي بما في ذلك الاستخدامات النقالة وكذلك توزيع القنوات عبر المضاعفات الرقمية

مؤكدين على الحاجة لوجود عملية لصنع القرار تتعلق بالتحول الرقمي بحيث تكون شفافة و-transparente قدر المستطاع بالنظر إلى الأثر الواسع لهذه القرارات بما في ذلك أثرها على حرية التعبير

مدركين لمدى تعقيد الاختيارات التي ينبغي اتخاذها في سياق التحول الرقمي والتي تشمل اعتبارات متعلقة بحقوق الإنسان واعتبارات تجارية وتكنولوجية واعتبارات الموارد العامة ومصالح المستهلكين والاعتبارات الأخرى المتعلقة بالمصلحة العامة والتي تختلف بشكل كبير من دولة إلى أخرى وبما لا يسمح بوجود توجه واحد يناسب جميع الدول

مطلعين على العديد من المعايير الدولية ذات الصلة المتعلقة بحرية التعبير وكذلك المعايير والتوصيات الدولية والإقليمية المحددة فيما يتعلق بالتحول الرقمي

ننفي في سان خوسيه في كوستاريكا في الرابع من مايو عام 2013م الإعلان المشترك التالي فيما يتعلق بحماية حرية التعبير والتنوع في التحول الرقمي الأرضي

## 1. مبادئ عامة

- أ. على الدول أن تضمن�احترام حرية التعبير بما في ذلك التنوع في الموجات الهوائية وأن يتم ضمان ذلك في عملية التحول الرقمي الأرضي.

- ب. على الدول أن تضمن أن ع مليات صنع القرار المتعلقة بالتحول الرقمي الأرضي تتم بطريقة تشاورية بالكامل وبما يسمح بالاستماع لكافحة الأطراف المعنية وأصحاب المصالح المختلفة . إن أحد الخيارات لذلك هو إنشاء منتدى متعدد الأطراف للإشراف على تلك العملية التشاورية.
- ج. على الدول أن تضمن أن تتم عملي ة التحول الرقمي الأرضي بطريقة مخططة واستراتيجية وبما يعط ظ م من المصلحة العامة إجمالاً وبما يأخذ في الحسبان الظروف المحلية وقد يشمل هذا الأمر عملية اتخاذ القرار التي قد تتضمن نوع من المساومة بين الجودة (مثل توفر التلفزيون عالي الوضوح ) والكمية (مثل عدد القنوات) حسب درجة الضغط على الطيف الموجي.
- د. بينما ينبغي اتخاذ قرارات أساسية فيما يتعلق بالسياسات المرتبطة بالتحول الرقمي الأرضي من قبل الحكومة إلا أن تنفيذ هذه القرارات يكون مشروعاً فقط إذا ما تم من قبل جهة محمية ضد أي تدخل سياسي أو تجاري أو أي شكل آخر من أشكال التدخل غير المرغوب فيه بموجب المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (بمعنى وجود جهة ناظمة مستقلة).
- هـ. ينبغي أن يتم تنظيم عملية تخصيص ثراخيص البث بشكل صارم بحسب القانون وأن تسترشد بمعايير واضحة وموضوعية وشفافة وديمقراطية ويشمل ذلك الأمر الحاجة لأن يكون الإطار ا لقانوني واضحاً بما يكفي لمنع أي إجراءات تعسفية بما في ذلك الإجراءات التي تكون مبنية على النهج التحريري لمؤسسة البث وأن تكون القرارات مبررة ومنشورة وأن تسمح بالمراجعة القضائية لتلك القرارات.
- و. بينما وضع الاتحاد العالمي للاتصالات مواعيد تأشيرية للتحول من التلف التناصري الأرضي فإنه لا توجد عملية عالمية لخدمات الإذاعة التناصيرية على الدول أن تنظر فيما إذا كانت المصلحة العامة الأوسع ستتم خدمتها من خلال تنفيذ عملية للتحول الرقمي وعلى الأخص عملية تؤدي إلى التحول من البث التناصري في الخدمات الإذاعية أم أن ذلك الأ مر ينبغي أن يترك للنظر فيه في الوقت المناسب أو أنه ينبغي حجز جزء من الطيف الموجي للبث الإذاعي التناصري على الأقل خلال المستقبل القريب.

## 2. العمليات الرئيسية المرتبطة بالسياسات

- أـ. كافة القرارات ا لأساسية المتعلقة بالسياسات مثل (العمود الفقري التكنولوجي لاستخدام البث الرقمي والتخطيط الكلي للطيف الموجي والتوجه نحو المضاعفات الرقمية والأدوار التي تلعبها الجهات الناظمة ومؤسسات البث الحالية وقوى السوق الحر ) ينبغي أن تضمن احترام حرية التعبير وإيجاد التوازن بين مختلف المصالح المتنافسة أخذين في الحسبان الظروف على المستوى الوطني.
- بـ. ينبغي أن يكون لدى الجهات الناظمة الأدوار والموارد اللازمة لالقدرات البشرية والتكنولوجية ومن حيث صلاحيات الرقابة والإلإنفاذ (من حيث من أجل تنفيذ القرارات الأساسية المتعلقة بالسياسات).
- جـ. سواءً أكانت المضاعفات الرقمية تدار من قبل مقدمي خدمات محتوى مشغلين مستقلين ينبغي أن يكون هناك قواعد واضحة فيما يتعلق بتخصيص السعة (أو السعة الإضافية ) على المضاعفات الرقمية بما في ذلك أن يتم حسبما يكون مناسباً ضمان حدوث هذا الأمر بطريقة عادلة وشفافة وغير تمييزية . يُعد هذا الأمر ذو أهمية خاصة في الدول التي لديها ماضعف رقمي واحد.

### 3. التشجيع على التنوع والأهداف المرتبطة بذلك

- أ. ينبغي لسياسات الدولة وإجراءات إصدار التراخيص المتعلقة بالتحول الرقمي الأرضي أن تشجع على التنوع في وسائل الإعلام.
- ب. كمبدأ عام ينبغي أن يسمح التحول الرقمي الأرضي باستمرار تقديم خدمات البث الحالية وينبغي عند الضرورة وضع قواعد معقولة ومتناسبة فيما يتعلق بالأشياء الواجب بثها والواجب عرضها للمضاعفات الرقمية من أجل تحقيق ذلك الهدف.
- ج. على الدول أن تضمن أن مؤسسات بث الخدمة العامة المستقلة قادرة على الاستمرار في توزيع خدماتها الحالية أرضياً أثناء وبعد التحول الرقمي (وأن أي مؤسسات بث حكومية أو تابعة للدولة يتم تحويلها إلى مؤسسات بث خدمة عامة). ينبغي أن يتضمن ذلك الأمر اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان أن يكون لدى هذه المؤسسات الموارد القانونية والتكنولوجية والمالية والتنظيمية اللازمة لذلك. قد يكون هناك حاجة عند الضرورة لاتخاذ إجراءات مالية خاصة أو أي إجراءات أخرى لضمان تمكן مؤسسات البث للخدمة العامة من الحصول على أو استخدام المعدات اللازمة لإرسال إشاراتها رقمياً.
- د. كما أنه ينبغي على الدول كذلك أن تضمن تمكן خدمات البث المجتمعية والمحلية من الاستمرار أثناء وبعد التحول الرقمي الأرضي . ينبغي التفكير في مختلف الإجراءات التي تحقق هذه الغاية والتي قد تشمل عند الضرورة ما يلي:
  1. السماح لبعض أنواع مؤسسات البث ( وعلى الأخص الخدمات المحلية والمجتمعية الصغيرة ) بالاستمرار في بث إشاراتها عبر الإشارات الأرضية التناهيرية طالما كان ذلك متوافقاً مع المعايير الدولية.
  2. السماح بتقديم أنواع معينة من خدمات البث بدون ترخيص في بعض حزم الطيف الموجي المحددة.
  3. اتخاذ إجراءات تنظيمية لتنقيل و / أو توزيع التكاليف المرتبطة بالبث الرقمي الأرضي على سبيل المثال من خلال إيجاد شبكات توزيع مشتركة أو أكثر كفاءة.
  4. توفير الإعانات اللازمة أو أشكال الدعم الأخرى لمساعدة مؤسسات البث المحلي والمحلبي في الحصول على المعدات الضرورية من أجل أن تتمكن من توزيع إشاراتها الأرضية رقمياً بشرط أن يتم توزيع تلك الإعانات من قبل جهة مستقلة وبحسب معايير موضوعية.
  5. الإجراءات المتعلقة باستخدام الموارد الناتجة عن الحصص الرقمية من أجل دفع تكاليف البنية التحتية.
- هـ. ينبغي أن يكون العمل على تشجيع التنوع من المعايير الإلزامية والتي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات المحددة التي تقدم على المضاعفات الرقمية سواءً أتم اتخاذ تلك القرارات من قبل مشغلي أو منظمي المضاعفات الرقمية أم لا.
- لـ. ينبغي أن تعطى الأولوية اللازمة لإمكانية أن يحسن البث الرقمي من وصول الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية والبصرية وذلك أثناء مرحلة التخطيط واتخاذ القرار فيما يتعلق بالتحول الرقمي الأرضي.
- زـ. ينبغي أن تكون الحاجة للتشجيع على التنوع في البث من الاعتبارات الهامة التي يتم أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة تخصيص الطيف

الموجي الذي يصبح متاحاً بعد إيقاف البث التناهري (الحصص الرقمية).).

وينبغي في هذا الصدد أن تؤخذ الاعتبارات التالية في الحسبان:

1. مدى تلبية بيئة البث لمصالح كافة الفئات في المجتمع بما في ذلك الأقليات الثقافية واللغوية والأشخاص الذين يعيشون في أماكن ومناطق مختلفة.
2. تنوع أنواع المحتويات التي يتم توفيرها عبر نظام البث.
3. مدى اهتمام مؤسسات البث الحالية والجديدة بتوفير قنوات جديدة وقدرتها على ذلك.
4. الموارد المالية المتوفرة في إطار نظام البث إجمالاً بما في ذلك أي إعانت عامة أو مشتركة لدعم إنتاج المحتويات الجديدة.
5. المنافع 1 المتعلقة بالتنوع التي تتحقق من خلال اشتراط أن يقدم مشغلي المضاعفات الرقمية خدمات بث محلية أو مجتمعية أو مستقلة.
6. المنافع المتعلقة بالتنوع التي تتحقق من خلال تخصيص قنوات جديدة وقدرات إضافية لمؤسسات بث الخدمة العامة.
7. إمكانية تقديم تمويل عام لتطوير محتويات أو قنوات بث جديدة.

ح. ينبغي وضع إجراءات خاصة عند الضرورة لمنع أن يؤدي التحول الرقمي الأرضي إلى زيادة تركز ملكية أو السيطرة على وسائل الإعلام بشكل غير لازم وقد يشمل ذلك الأمر اتخاذ إجراءات ناظمة فيما يتعلق بطريقة إدارة المضاعفات الرقمية وقواعد واضحة فيما يتعلق با لتسخير والمنافسة فيما يتعلق بالمضاعفات الرقمية وشبكات التوزيع وفصل التوزيع وعمليات المحتويات في إطار نفس المؤسسات من بين أشياء أخرى عديدة.

#### 4. اعتبارات التكلفة والوصول العام

- أ. ينبغي على الدول أن تضع إجراءات لتقليل التكاليف على المستخدمين النهائيين للتحول الرقمي الأرضي وعلى الأخص بهدف تقليل عدد الأفراد والأسر غير القادرة على تحمل تكاليف ذلك التحول ولضمان أن لا تؤدي هذه التكاليف إلى إحداث " فجوة رقمية " بين أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليف الوصول إلى الخدمات الجديدة وأولئك الذين لا يستطيعون. قد تشمل هذه الإجراءات ما يلي:
  1. فرض معايير فنية من أجل تقليل تكاليف إنتاج الأجهزة مثل صناديق رأس المجموعة (إس تي بي).
  2. إجراءات ناظمة لضمان قابلية التشغيل المشترك والتوافق في أجهزة الاستقبال وفك التشفير والترميز.
  3. برامج الإعانت للأسر الأشد فقرأ.
  4. تحقيق التوازن المناسب بين ال حلول الفنية من أجل تلبية مصالح المستخدمين الميسورين والمستخدمين ذوي الدخل المنخفض.

ب. ينبغي أن تحقق التوجهات التنظيمية والقرارات المتعلقة بالخدمات المجانية والمدفوعة التوازن المناسب بين الاحتياجات التجارية وضمان الوصول الواسع إلى الخدمات الأساسية.

ج. على الدول أن تضع وأن تدعم برامج توعوية عامة متعددة المجالات من خلال عملية التحول الرقمي من أجل ضمان أن يكون المستخدمين النهائيين عارفين بالعملية وما ينبغي عليهم القيام به للتجهيز لذلك وأن يكون لديهم على الأقل

المعرفة الفنية الأساسية التي هم بحاجة إليها . كجزء من برام ج التوعية هذه ينبغي الالتفات نحو العناصر التالية:

1. بذل جهود خاصة للوصول إلى المستخدمين النهائيين الذين يصعب الوصول إليهم لضمان توفير المعلومات اللازمة لهم.
2. بذل جهود توعوية خاصة لضمان أن يكون لدى المستخدمين النهائيين الذين قد يواجهون مصاعب في التعامل مع التك نولوجيا (على سبيل المثال كبار السن أو المستخدمين في القرى) المعرفة والفهم اللازم اللذين هم بحاجة إليه.
3. دعم البرامج مثل برامج مراكز استقبال المكالمات أو البرامج التدريبية للأشخاص الذين هم بحاجة للمساعدة.
4. زيادة حملة التوعية مع الاقتراب من الإيقاف النهائي للبث التناطري.

- د. على الدول أن تبذل جهوداً لضمان أنه عندما يتم إيقاف البث التناطري تكون التغطية الجغرافية للخدمات الرقمية إجمالاً متساوية على الأقل ويفضل أن تكون أكبر من تغطية الخدمات التناطيرية السابقة.
- هـ. ينبغي أن توفر الخدمات الداعمة بما في ذلك أدلة البرامج الإل كترونية بنماذج بسيطة للمستخدم وغير تمييزية بما في ذلك توفير هذه الأدلة بمختلف اللغات التي يتم الحديث بها في منطقة التغطية.

فرانك لارو  
المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير

دونجا ميجاتوفيتش  
ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول حرية الإعلام

كاتالينا بوتيرو مارينو  
المقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية حول حرية التعبير

فيث بانسي تلاكولا  
المقرر الخاص للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب حول حرية التعبير والوصول إلى المعلومات